الدرس الخامس:

مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار مفهوماً أساسياً من مفاهيم النشاط الاقتصادي، حيث يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى كالإنتاج، و الادخار... كما تزيد أهمية دراسة هذا المفهوم من خلال الفوائد التي يعود بها على الفرد و المجتمع على حد سواء.

1- تعريف الاستثمار:

يعرّف الاستثمار لغة على أنّه " طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولّد عنه".

يعرفه مجمع اللغة العربية على أنّه " : تكوين رأس المال أو استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر"

أما اصطلاحاً، فوردت العديد من التعاريف لمصطلح الاستثمار:

فيعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية ، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.

كما يعرف على انه " :تضحية بقدرات الاستهلاك على أمل زيادة الإمكانيات الاستهلاكية في المستقبل".

و في تعريف آخر الاستثمار هو : "كل إنفاق عام أو خاص يؤدي إلى خلق أو زيادة رأس المال العيني، ويساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع"

يعرف الاستثمار بأنه: " توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة." "

2- أهمية الاستثمار:

يعتبر النشاط الاستثماري مورداً اقتصادياً هاماً بالنسبة للفرد أو الدولة، و ذلك من خلال الأرباح و المنافع التي يحققها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. فبالنسبة للفرد يساهم الاستثمار في تحقيق أرباح هامة للفرد في المستقبل كما يمكنه الاستثمار من توظيف مدخراته و استغلالها بشكل امثل، إلى جانب تقليل مخاطر التضخم على مدخرات الفرد على المدى البعيد ذلك أن الاستثمار يساهم في توظيف هذه الأموال. أما على مستوى الدولة فتتحدد أهمية الاستثمار في:

- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية.
- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي.
- مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من اليد العاملة.
- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بنية تحتية.

- كما يساهم الاستثمار في توظيف الأموال المدخرة.
- 3- أنواع الاستثمار:** تتعدد أنواع الاستثمارات و تتنوع خصوصاً وفقاً للعديد من المعايير للتصنيف نذكر منها:

وفقاً للمعيار الجغرافي: ينقسم الاستثمار إلى استثمار محلي و استثمار أجنبي:

أ- الاستثمار المحلي (الوطني): يقصد به توظيف الأموال في مختلف المجالات المتنوعة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار. و ضمن نطاق الاستثمار المحلي يندرج نوعان آخران للاستثمار هما:

• **الاستثمار الحكومي.**

• **الاستثمار الخاص.**

ب/ الاستثمار الأجنبي: وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من المستثمر إلى بلاد مضيقة للاستثمار.

وفقاً لطبيعة الاستثمار: تصنف الاستثمارات هنا إلى استثمار حقيقي إنتاجي و استثمار مالي:

أ- الاستثمار الحقيقي: و هو الذي يهدف إلى توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية ذات قيمة اقتصادية، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية مثل المشاريع الاقتصادية التي ترتبط بإنتاج السلع و الخدمات، العقارات، الذهب... وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين و تراكم رأس المال الثابت الوطني، ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية و تتمتع بدرجة مخاطرة منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة و تتحمل نفقات تأمين و نقل و تخزين و صيانة. قد يسمى هذا النوع من الاستثمار أيضاً بالاستثمار المباشر.

ب- الاستثمار المالي: وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية و يتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند" و يتمثل هذا الأصل المالي حقاً مالياً يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. و يتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية. قد يسمى هذا النوع من الاستثمار أيضاً بالاستثمار غير المباشر.

ت- الاستثمار البشري: هنالك من يضيف هذا النوع من الاستثمار لما له من علاقة مهمة بالإنتاج و الاستثمار، و يطلق على هذا النوع من الاستثمار الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مؤسسة ما، نوعاً من الاستثمار، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية.

وفقاً لمدة الاستثمار: أي المدة الزمنية التي يتطلبها الاستثمار تنقسم الاستثمارات إلى:

أ- استثمارات قصيرة المدى: تتعلق بالاستثمارات التي يتم إنجازها و جني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، و نجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية مثل الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين.

ب - استثمارات متوسطة المدى: حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) و لا تزيد عن سبع (07) سنوات و لهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل: مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع و الخدمات...

ج - استثمارات طويلة المدى: و هي الاستثمارات التي تتجاوز سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً.

4- أدوات الاستثمار: يقوم الاستثمار على استخدام العديد من الأدوات الاقتصادية التي تختلف حسب طبيعة الاستثمار في حد ذاته نذكر منها:

أ. الاستثمار في المشروعات الاقتصادية: الذي يعتبر من أهم و أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً، تتعدد أوجهه بتعدد مجالات الاستثمار سواء كان: صناعي أو زراعي أو تجاري... و المشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقي لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل... كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي. كما أن لهذه الأداة الاستثمارية عدة مميزات نذكر منها:

- توفر هذه الأداة لمالكها هامش كبير من الأمان، لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة.
- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً معقولاً ومستمرًا
- يتمتع المستثمر في هذه الأداة بحق إدارة أصوله
- إن للاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعي، إضافة إلى اقتصادي، لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلع وخدمات، إضافة إلى توفير مناصب عمل. . الخ. لكن بالمقابل فإن لهذه الأداة عيوب لعل أهمها انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، إضافة إلى أنها أصول غير قابلة للتسويق السريع.

ب. الاستثمار العقاري: تعتبر التجارة في العقار من أهم أدوات الاستثمار، حيث قد يعتمد المستثمر إلى استخدام الأموال المستثمرة لشراء العقارات (مباني أو أراضي) بأقل سعر ثم بيعها بسعر أعلى. كما قد يأخذ الاستثمار العقاري شكلين آخرين إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلاً.

ت. الاستثمار المالي: تتعلق أساساً بالسوق المالي و تعتبر من أدوات الاستثمار غير المباشر و قد تأخذ العديد من الأشكال:

- الأسهم
- السندات
- صناديق الاستثمار